

ملف الأسبوع

الأسهم الإماراتية توفر فرصاً متجددة

■ مكورات ربحية منخفضة ومضاعفات قيمة دفترية جاذبة

■ أسعار أقل للأسهم قياساً إلى نتائج الشركات والتوزيعات السخية

تقدم أسواق الأسهم المحلية فرصاً استثمارية متجددة، وخصوصاً حينما تنخفض أسعار بعض الأسهم إلى مستويات مغرية.

ورغم التذبذب الذي تعرضت له أسواق الأسهم المحلية خلال الفترة الأخيرة، إلا أنها ما زالت من بين الأسهم الأعلى جاذبية على مستوى الأسواق الخليجية والعربية، محافظة على جاذبيتها الاستثمارية بين بورصات المنطقة، من حيث مؤشري مكرر الربحية ومضاعف القيمة الدفترية إلى السوقية، وهما أهم مؤشرين يعتمد عليهما المستثمرون ومدبرو محافظ الاستثمار عند اتخاذ قرار الاستثمار في الأسواق المالية. ويقاس مكرر ربحية السوق بقسمة متوسط أسعار القيم السوقية للأسهم الشركات المدرجة على ربحية الأسهم، وتعتبر الأسواق ذات المكررات الأقل من 10 مرات أكثر جاذبية من حيث الاستثمار، بعكس الأسواق ذات المكررات الأكبر، كما يعتبر مضاعف القيمة الدفترية إلى السوقية بأقل من مرة واحدة من أفضل المضاعفات وأكثرها جاذبية مقارنة بالشركات ذات المضاعف الأكثر من مرة واحدة.

وبحسب هذين المؤشرين، تأتي أسواق الإمارات في المقدمة، باعتبارها صاحبة الأسهم الأقل سعراً قياساً إلى نتائج شركاتها وتوزيعات أرباحها السخية، إذ بلغ مكرر ربحية سوق دبي المالي في آخر 12 شهر نحو 10,7 مرات وبلغ مضاعف القيمة الدفترية إلى السوقية 1,3 مرة في حين بلغ مكرر ربحية سوق أبوظبي للأوراق المالية نحو 11,9 مرة ومضاعف القيمة الدفترية إلى السوقية 1,5 مرة. بينما يقدر مكرر ربحية السوق السعودي بنحو 15,8 مرة ومضاعف القيمة الدفترية إلى السوقية 1,6 مرة ويقدر مكرر ربحية السوق القطري بنحو 13,2 مرة ومضاعف القيمة الدفترية إلى السوقية 1,6 مرة فيما يقدر مكرر ربحية السوق الكويتي بنحو 14,5 مرة ومضاعف القيمة الدفترية إلى السوقية مرة واحدة ويقدر مكرر ربحية سوق مسقط بنحو 12,3 مرة ومضاعف القيمة الدفترية إلى السوقية 1,3 مرة ويقدر مكرر ربحية السوق البحريني بنحو 10,3 مرة ومضاعف القيمة الدفترية إلى السوقية 0,7 مرة مع ملاحظة أن السوق البحريني يعد أضعف أسواق المنطقة نشاطاً.

وتتمتع أسواق الأسهم المحلية بتوزيعات سخية، بلغت في عام 2015 نحو 34,4 مليار درهم. حيث سجلت الأرباح الصافية للشركات المدرجة في سوق أبوظبي ودبي الماليين، 64,5 مليار درهم خلال العام الماضي، وذلك وفقاً للإحصاءات الرسمية.

واستطاع «البيان الاقتصادي» رأي عدد من المحللين والخبراء الماليين ومدبري شركات الوساطة حول الفرص التي توفرها أسواق الأسهم المحلية، فأكدوا أن هناك فرصاً كبيرة تقدمها الأسواق ورسومها ما يمكن تسميته بخارطة طريق للمستثمر الراغب في تحقيق مكاسب جيدة من التعامل في الأسهم، حيث حددوا القطاعات الأكثر مناسبة للاستثمار طويل الأجل، ومتوسط الأجل، وكذلك الاستثمار السريع قصير الأجل، والذي يناسب أكثر فئة المضاربين.

وحدد الخبراء 3 قطاعات بالأسواق المحلية تناسب الاستثمار طويل الأمد وتتضمن معظم أسهم الاتصالات والبنوك وبعض أسهم الخدمات خصوصاً المرتبطة بالسياحة والفنادق. كما رصدوا القطاعات التي تتضمن فرصاً للاستثمار متوسط الأجل وتشمل عدداً من أسهم قطاعات الصناعة والتأمين والطاقة والنقل والاستثمار والخدمات المالية. بينما رأوا أن أسهم قطاعي العقار والسلع الاستهلاكية بالإضافة إلى بعض أسهم القطاعات تمثل فرصاً للاستثمارات قصيرة المدى لفترات تقل عن عام وتصل إلى يوم في حالات المضاربة اليومية. غير أن الخبراء يفضلون أن يتجه المستثمرون إلى الاستثمار طويل ومتوسط المدى، والابتعاد عن أجواء المضاربة بما تحمله من آثار سلبية على المتعاملين والأسواق في الوقت ذاته.

من جهة أخرى، حدد الخبراء 6 ركائز أساسية للمستثمرين الجدد بأسواق الأسهم تهدف إلى تقليل تعرضهم للمخاطر في حال الدخول العشوائي غير المدروس إلى الأسواق. وتتمثل هذه الركائز في: اختيار الوسيط المالي بطريقة صحيحة، وتحديد النهج الاستثماري الذي سيتبعه المستثمر في السوق، ودراسة الوضع الاقتصادي الكلي الراهن، وتحديد هدف الدخول للبورصة، والتعرف على معايير اتخاذ القرار الاستثماري، والاطلاع على تطورات أداء الشركات المستهدفة بالاستثمار.

وبعيداً عن استثمارات الأفراد، اعتبر الخبراء أن أسواق المال في الدولة حالياً تمثل فرصة ثمينة للاستثمار المؤسسي من قبل الصناديق والمحافظ الاستثمارية المحلية والأجنبية، حيث إن المستويات السعرية للأوراق المالية مغرية للتجميع على المدى المتوسط والطويل، واستهداف مراكز جديدة أعلى.

البيان الاقتصادي

الأسواق الإماراتية الأك

خبراء يرسمون لـ «البيان» الاقتصاد



الاتصالات والبنوك والخدمات المرتبطة بالسياحة والفنادق للاستثمار طويل الأمد

الصناعة والتأمين والطاقة والنقل والاستثمار والخدمات المالية للمدى المتوسط

العقار والسلع الاستهلاكية للمدى القصير ما دون العام والمضاربة اليومية

تحقيق - عبد الفتاح منتصر

رسم خبراء ماليون خارطة طريق لفرص استثمارية وأعدوا بقطاعات الأسهم المحلية لكافة شرائح المستثمرين، موضحين أن هناك 3 قطاعات بالأسواق المحلية تناسب الاستثمار طويل الأمد الذي يتراوح بين 3 و4 أعوام تشمل معظم أسهم «الاتصالات» و«البنوك» وعدداً من أسهم الخدمات خصوصاً المرتبطة بالسياحة والفنادق، موضحين أن الاستثمار في أسهم معظم الشركات المدرجة بالقطاعات الثلاثة يتميز بتحقيق عائد سنوي قوي من الأرباح الموزعة من هذه الشركات التي تحقق معدلات نمو قوية ومتتالية في حين يتراجع الاستثمار في هذه الأسهم لسببولة كبيرة إلى حد ما نظراً لارتفاع أسعار معظم الأسهم بهذه القطاعات كما أن التحركات بأسهم هذه القطاعات تكون هادئة بعيدة عن التذبذب القوي.

وأكدوا أنه رغم التذبذب الذي تعرضت له أسواق الأسهم المحلية خلال الشهر الحالي إلا أنها مازالت من بين الأسهم الأعلى جاذبية على مستوى البورصات العربية سواء من حيث مؤشر مكرر الربحية أو مضاعف القيمة الدفترية



حمود البياسي

إلى السوقية كمؤشرين رئيسيين لاتخاذ القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية أو من حيث النظرة المستقبلية الإيجابية المرتبطة بالأداء العام للشركات والبنوك المدرجة بالأسواق.

وذكروا أن هناك قطاعات تتضمن فرصاً للاستثمار متوسط المدى الذي يتراوح بين عام وعامين وتشمل مجموعة من أسهم قطاعات «الصناعة» و«التأمين» و«الطاقة» و«النقل» و«الاستثمار والخدمات المالية» مشيرين إلى أن الفرص المتوفرة للاستثمارات قصيرة المدى لفتت انتباههم عن عام وتصل إلى يوم في حالات المضاربة



محمد سعيد الظاهري

اليومية تتركز بصورة رئيسية في قطاعي «العقار» و«السلع الاستهلاكية» بالإضافة لبعض أسهم القطاعات السابقة حيث تتميز هذه الشريحة من الأسهم بانخفاض أسعارها بشكل عام حيث يصل بعضها إلى ما يقرب من نصف درهم في بعض الأحيان كما أن أسهم هذه الشريحة تحرك أسعارها بشكل متسارع للغاية ارتفاعاً وانخفاضاً مما يجعلها مناسبة أكثر لصغار المساهمين الذين يدخلون الأسواق وقد يضطرون للخروج بشكل مفاجئ لظروف خاصة بهم فيمكنهم ترقب التوقيت المناسب للخروج بأقل خسارة أو بأفضل ربحية ممكنة وقد



رضا مسلم

يحدث ذلك في فترات زمنية قصيرة نسبياً.

أسعار

وقال المستشار الاقتصادي محمد سعيد محمد الظاهري إن أسواق الإمارات تأتي في مقدمة الدول العربية من حيث انخفاض متوسط أسعار أسهمها مقارنة بنتائج شركاتها وتوزيعات أرباحها المرتفعة التي تعد الأعلى إقليمياً، موضحاً أن معيار مكرر ربحية السوق يتم حسابه بقسمة متوسط أسعار القيم السوقية لأسهم الشركات المدرجة على ربحية الأسهم وتعتبر الأسواق القريبة من 10 مرات أو أقل



جمال عجاج

أكثر جاذبية للاستثمار من الأسواق ذات المكورات الأكبر فيما يعد مضاعف القيمة الدفترية إلى السوقية قرب مرة واحدة أو أقل من أفضل المضاعفات وأكثرها جاذبية مقارنة بالشركات ذات المضاعف الأكثر من مرة واحدة.

وأوضح أن مكرر ربحية سوق دبي المالي لآخر 12 شهراً بلغ نحو 10,7 مرات وبلغ مضاعف القيمة الدفترية إلى السوقية 1,3 مرة في حين بلغ مكرر ربحية سوق أبوظبي للأوراق المالية نحو 11,9 مرة ومضاعف القيمة الدفترية إلى السوقية 1,5 مرة وبالمقارنة مع بورصات كبرى بدول المنطقة نشاطاً.

فرص

من جانبه أكد رضا مسلم مدير عام شركة «تروث» للاستشارات الاقتصادية أنه برغم التقلبات التي شهدها الأسواق خلال الأسابيع الأخيرة إلا أنها مازالت تشكل قناة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال التي تبحث عن فرص جيدة خاصة على المديين المتوسط والطويل.

وأشار إلى أنه في ظل ضعف العائد على الودائع المصرفية تتجه السيولة في

تفعيل علاقات المستثمرين يعزز الشفافية



عميد كنعان

علاقات المستثمرين في الشركات العامة يسهل العمل على الجهات الرقابية والتنظيمية في الأسواق المحلية، من خلال الوعي والمبادرات التثقيفية التي تقوم بها التي تصب في مصلحة بيئة عمل الأسهم المحلية في نهاية المطاف.

مكانة

وبدوره، لفت نور الزعبي، مدير تطوير الأعمال في مكتب شركة وورلد فاينانشيال سيرفيسز بسوق دبي المالي، إلى أن تفعيل مهام إدارة علاقات المستثمرين لدى الشركات المساهمة العامة المحلية يرفع من مكانة أسواق الأوراق المالية في الدولة ضمن منظومة الأسواق الناشئة حول العالم، بفعل تطبيقها لأهم الممارسات العالمية المعمول بها في الأسواق العالمية، الأمر الذي يزيد من مستوى الإقبال عليها، لا سيما من قبل الاستثمارات الأجنبية.

ونوه إلى أن فاعلية عمل إدارة علاقات المستثمرين من شأنها أن تزيد ارتباط المستثمر بالأسهم المحلية، حيث إن التعامل بالأوراق المالية بحاجة مستمرة إلى فهم البيانات المرتبطة بالأعمال الداخلية للشركات المساهمة العامة التي تساعده على اتخاذ قراراته الاستثمارية. واعتبر أن الشركات المدرجة في أسواق المال المحلية من خلال تفعيل دور إدارة علاقات المستثمرين فيها تبني لها سمعة جيدة في المجال، الأمر الذي يكسبها قيمة أكبر في أوساط المستثمرين، لإيمانهم بالشفافية المطبقة في الشركة، الأمر الذي يعمل على زيادة الاهتمام بشراء أسهمها المدرجة في السوق.



نور الزعبي



سامر الغفوري

علاقات المستثمرين في الشركات العامة يسهل العمل على الجهات الرقابية والتنظيمية في الأسواق المحلية، من خلال الوعي والمبادرات التثقيفية التي تقوم بها التي تصب في مصلحة بيئة عمل الأسهم المحلية في نهاية المطاف.

تحديات

رأى نور الزعبي أن إدارة علاقات المستثمرين تكتسب أهمية متزايدة كل يوم، نظراً للتحديات التي تواجهها في سرعة توصيل الخبر والمعلومة الصحيحة لدى المتداولين بالأسواق، الأمر الذي يقهيم آفة الشائعات، ويحمي أسواق الأوراق المالية المحلية من القفزات والانهيارات المفاجئة. وتؤثر على نفسيات ومعنويات المتعاملين.

ومن ناحية، أوضح سامر الغفوري، مدير مكتب «مينيا كروب» للخدمات المالية في سوق دبي المالي، أن تفعيل عمل إدارة علاقات المستثمرين في الشركات المساهمة المدرجة في أسواق

دبي - البيان

قال اختصاصيون ماليون إن تفعيل عمل إدارات علاقات المستثمرين في الشركات المساهمة العامة من شأنه تعزيز شفافية أسواق الأسهم المحلية، مشيرين إلى أن المسؤوليات المنوطة بها تلعب دوراً مهماً في فهم المستثمرين بصورة أكبر لبيئة التداولات، الأمر الذي يساعدهم إلى حد كبير في اتخاذ القرارات الاستثمارية. وأكد عميد كنعان، المحلل المالي أن إدارات علاقات المستثمرين في الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية المحلية، هي المسؤولة عن توفير متطلبات المتعاملين بالأسواق من الداخل والخارج، مشدداً على أهمية التزامها بنشر المعلومات والبيانات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات المساهمة العامة لجميع الأطراف ذات المصلحة مثل الجهات الرقابية والأسواق والمستثمرين بمختلف طرق ووسائل التواصل.

وبين كنعان أن التزام الشركات المدرجة بربوطة علاقات المستثمرين والحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي المحددة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع يدعم عمل أسواق الأسهم المحلية من خلال موافقة الشركات المحلية لأفضل الممارسات والمعايير الدولية المعمول بها في مختلف أسواق العالم، الأمر الذي من شأنه استقطاب المزيد من الاستثمارات من داخل الدولة وخارجها. وأشار إلى أهمية المتابعة والتنسيق الدائم مع جميع الأطراف ذات العلاقة بعمل أسواق الأوراق المالية في الدولة، بدءاً بفترة المستثمرين من خلال تنظيم اللقاءات والاجتماعات وعقد المؤتمرات دورياً، بهدف توصيل الرسائل الإيجابية المرتبطة ببيئة التداولات المحلية.

ومن ناحية، أوضح سامر الغفوري، مدير مكتب «مينيا كروب» للخدمات المالية في سوق دبي المالي، أن تفعيل عمل إدارة علاقات المستثمرين في الشركات المساهمة المدرجة في أسواق

خلال الربع الأول من

مكرر الربحية و«مضاعف الربحية»



وضاح الطه

يتم تداول أسهمها في الأسواق. وأيد ضرورة تطبيق الربط والمقارنة فيما بين الأسواق الإقليمية والعالمية إلى العوامل الثلاثة لتحديد السهم المغري فعلياً للاستثمار، إلى جانب الدراية بالظروف المحيطة ببيئة عمل الأسواق المحلية، لافتاً إلى أن قرارات الاستثمار ينبغي اتخاذها في ضوء عوامل عديدة منها معايير مكرر الربحية والقيمة الدفترية ومضاعفها، كونها مجتمعاً الأقرب إلى الصواب في اتخاذ القرار.

معايير

وبدوره، بين وليد الخطيب، المدير الشريك في شركة غلوبال لتداول الأسهم والسندات، أن معايير قياس جودة الأسهم وكفاءة الشركات مثل مكرر الربحية والقيمة الدفترية ومضاعفها خلال الربع الأول من العام الجاري، تشير إلى قوة جاذبية أسواق الأسهم المحلية مقارنة بمثيلاتها في الخليج والمنطقة، موضحاً أن اهتمامات المستثمرين تركزت على وجه التحديد على مكرر الربحية، نظراً لجدواه في حساب العائد على الاستثمار مقارنة بسعر السهم، فضلاً عن وضوحه في قراءة الاستثمار على المدى القصير.

وأشار إلى أن هناك عوامل أخرى يجب أخذها في الحسبان على المستثمرين المحلي والخارجي، لضمان تحقيق أفضل عوائد محتملة من التداول في الأوراق المالية.



محمد علي ياسين



وليد الخطيب

شدد وضاح الطه على ضرورة فهم المستثمر في أسواق الأسهم المحلية بحزمة القوانين المكونة للبيئة التشريعية في الدولة، مثل قانون الشركات، وقانون الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن جملة القرارات والأنظمة المرتبطة بها والمؤثرة في نطق ومجالات الإنفاذ والتطبيق، موضحاً أن الحزمة لا يمكن أخذ بعضها وترك الآخر.

دبي - عبدالله الكريم

أفاد خبراء في أسواق الأسهم المحلية بأن عوامل مكرر الربحية والقيمة الدفترية ومضاعف القيمة الدفترية خلال الربع الأول من العام الجاري عززت الجاذبية الاستثمارية لأسواق المال في الدولة، مشيرين إلى أنها حافظت على قيمتها التنافسية بالمقارنة مع أسواق الخليج والمنطقة، لا سيما وأن معدلات الربحية للشركات القيادية سجلت تنامياً قياسياً.

وأكد محمد علي ياسين، العضو المنتدب لدى شركة أبوظبي الوطني للأوراق المالية، أن الأسواق المالية في الدولة في ضوء نتائج أعمال الشركات المدرجة في خلال الربع الأول من العام الجاري، وبقاء معايير مضاعف الربحية، والقيمة الدفترية ومضاعفها ضمن مستويات جيدة، لا تزال محتفظة بجاذبيتها الاستثمارية مقابل نظيراتها في دول الخليج والمنطقة.

وشدد ياسين على ضرورة مراجعة المتعاملين بالأسهم المحلية بالمعايير السابقة لأرباح الشركات وربطها بالمعايير الثلاثة ومقارنتها قبل اتخاذ أية قرارات استثمارية، لافتاً إلى أن الفرص الجيدة للشراء هي التي يتم مقارنتها بما تحقق على مدار الأعوام السابقة.

وأضاف أن هناك عدداً من العوامل لا بد من مراعاتها حال رغبت المتداول بشراء سهم بعينه قبل اتخاذ قراره الاستثماري، في صدارتها الوضع الاقتصادي العام، ومدى تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على نتائج أعمال الشركات، منوهاً إلى أن القراءات إيجابية حين تطبيقها على الاقتصاد الوطني.

رؤى

ومن ناحيته، اعتبر وضاح الطه، عضو المجلس الاستشاري الوطني في معهد الأوراق المالية والاستشارات البريطاني في الإمارات، أن المعايير الثلاثة أحد أوسع المعايير رواجاً في تقييم الأسهم لدى المحللين ومديري الصناديق الاستثمارية والمتداولين على حد سواء، حيث تدل على كفاءة أداء الشركات المدرجة التي

قوانين

شدد وضاح الطه على ضرورة فهم المستثمر في أسواق الأسهم المحلية بحزمة القوانين المكونة للبيئة التشريعية في الدولة، مثل قانون الشركات، وقانون الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن جملة القرارات والأنظمة المرتبطة بها والمؤثرة في نطق ومجالات الإنفاذ والتطبيق، موضحاً أن الحزمة لا يمكن أخذ بعضها وترك الآخر.

ثر جاذبية عربياً

«لادي» خارطة طريق الاستثمار الواعد

عوائد

توقع محمد سعيد محمد الظاهري أن تتم إعادة توجيه نسبة كبيرة من الودائع المصرفية إلى أسواق الأسهم المحلية خلال الفترة المقبلة، في ظل استمرار انخفاض أسعار الفائدة على الودائع مع وصول أسعار العديد من الأسهم إلى مستويات مغرية ومحفزة على الاستثمار، مما يتوقع أن يرفع عوائد المتاجرة بالأسهم مقارنة بعوائد الفائدة على الودائع.

توزيعات

قال جمال عجاج إن نتائج الشركات وتوزيعاتها خصوصاً البنوك ساعدت في إعادة الجاذبية الاستثمارية لأسواق الإمارات أمام المستثمر المحلي قبل الأجنبي وحفزت التقييمات الجيدة الكثير من المستثمرين على إيلاء اهتمام أكبر لأساسيات الاقتصاد المحلي وأداء الشركات المدرجة، خصوصاً وأن القيمة الدفترية للكثير من أسهم الشركات باتت دون المرة الواحدة ومكرر ربحية حول 7 و8 مرات.

أسهم الإمارات الأعلى في العوائد إقليمياً

أظهرت إحصائيات متخصصة أن أسهم الإمارات حققت أعلى عوائد على الاستثمار بين أسواق المنطقة كافة، حيث برهنت جاذبيتها في عيون المتداولين من الداخل والخارج، الأمر الذي يقدمها كفرصة ذهبية، لاسيما مع التوزيعات السخية التي اعتمدها الجمعيات العمومية لأغلبية الشركات المساهمة المدرجة في سوق دبي المالي وأبوظبي للأوراق المالية.

48%

حصة توزيعات شركات سوق دبي من صافي الأرباح المتحققة من أداء أعمالها العام الماضي.

62%

النسبة الخليجية الأعلى لتوزيعات أرباح الشركات المساهمة المدرجة في سوق أبوظبي.

26.5%

حصة توزيعات الشركات الإماراتية من إجمالي توزيعات الشركات المساهمة المدرجة خليجياً.

5.2%

النسبة الأعلى للعائد على الأسهم إلى كامل السوق على مستوى دول المنطقة ظفر بها سوق أبوظبي في 2015.

13

مليار درهم توزيعات الشركات المساهمة العامة في سوق دبي عن أرباحها المتحققة في عام 2015.

22

مليار درهم مجموع الأرباح الموزعة للشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية عن أرباحها خلال العام الماضي.

132.23

مليار درهم توزيعات أرباح الشركات المساهمة المدرجة على مستوى أسواق «دول التعاون» في 2015.



الغالب إلى أسهم منتقاة توفر عوائد أعلى وتكون أكثر جاذبية للاستثمار خصوصاً أسهم قطاعي الاتصالات والبنوك والعقار حيث يتم توزيع أرباح سنوية مجزية على المساهمين الساعين لاستثمارات متوسطة وطويلة المدى.

وأشار إلى أن النتائج التي أعلنتها الشركات والبنوك المساهمة العامة وتوزيعات أرباحها القوية جعلت الأسهم الإماراتية بعد انخفاض أسعارها أكثر جاذبية من الأسواق الإقليمية الأخرى متوقعاً أن تشهد الأسابيع المقبلة عمليات تجمع انتقائية وتوزيعات لأسهم الشركات القيادية التي أعلنت عن نتائج ربع سنوية جيدة. وأكد أن المؤشرات الأساسية لأسواق الإمارات مع النتائج الجيدة للشركات والبنوك المدرجة بها تجعلها الأفضل بين أسواق المنطقة حيث أصبحت أسهم البنوك والشركات القيادية مشجعة بعد نتائجها الجيدة خصوصاً أسهم قطاع الاتصالات والعقارات.

انتقاء

وأعرب حمود عبد الله الياسي المدير التنفيذي لشركة هايكس جروب عن اعتقاده بأن أسواق الأسهم المحلية توفر

فرصاً استثمارية جيدة خلال المرحلة المقبلة ولكن بقطاعات منتقاة أبرزها من وجهة نظره الشركات المرتبطة بالاتصالات والسياحة والفنادق والخدمات بشكل عام مؤكداً وجود نظرة إيجابية للسوق في المرحلة المقبلة.

وقال إن السوق يتجه لحالة من التوازن مشيراً إلى أن الوعي بدأ يرتفع بالأسواق بشكل عام وبدأ تأثير الشائعات يقلص بصورة كبيرة. وأكد أن أنسب السبل للاستثمار في الأسهم هو اتباع أسلوب تجزئة عمليات

شراء الأسهم حتى إذا كان المستثمر يتجه للاستثمار في سهم واحد بمبلغ معين فمن الأفضل الشراء على دفعات بينها فواصل زمنية متوسطة ليستطيع تكوين مستوى سعري متوازن لمحففته من الأسهم.

تنوع

وأكد جمال عجاج مدير عام مركز الشهران للأسهم والسندات أن الأسواق المحلية توفر فرصاً استثمارية متنوعة لفئات المستثمرين خلال المرحلة المقبلة خصوصاً مع وصول أسعار عدد كبير من أسهم الشركات

فإن المستثمر الذي سيشتري بعشرة آلاف درهم أسهم بسعر نصف درهم للسهم أو أقل فإنه سيمتلك 20 ألف سهم أو أكثر وفي حال إقرار توزيعات أرباح بواقع 10% لكل سهم مثلاً فإن نسبة العائد ستكون 20% أو أكثر على المبلغ الذي تم الشراء به مما يعد عائداً مرتفعاً. وبلغ عدد الشركات التي تدور أسعار أسهمها حول الدرهم حوالي 40 شركة تشكل نحو 70% من إجمالي عدد الشركات التي تم تداول أسهمها في الجلسات الأخيرة.

وقال إن العام الجاري شهد دخول شرائح

المدرجة في أسواق الأسهم المحلية إلى أقل من الدرهم مما يعطي قوة دفع لحركة التداولات في المرحلة المقبلة مع فتح المجال أمام دخول شرائح جديدة من المستثمرين يمكنها التعامل بسهولة محدودة في الأسواق بعد أن كان الاستثمار في أسواق الأسهم في سنوات ماضية متركزاً على شريحة الأثرياء ورجال الأعمال.

وأضاف أن انخفاض الأسعار إلى هذا الحد يضاعف الأرباح الموزعة للمستثمرين الجدد الذين يقومون بالشراء بهذه الأسعار الجديدة موضحين أنه على سبيل المثال

الاستثمار المؤسسي الحاضر الغائب



كفاح المحارمة



زيد الدباس

الفجيرة للأسهم والسندات، مع سابقة، في أن الاستثمار المؤسسي يخلق بيئة تداولات قوية تدفع نحو تحقيق المزيد من المكاسب السوقية، مشيراً إلى أن تواجد الصناديق والمحافظ الاستثمارية في الأسواق المحلية من شأنه إضفاء سمة الأمان والاستقرار على أسعار الأسهم، الأمر الذي يزيد الثقة والراحة في نفوس المتعاملين الأفراد الذين يشكلون الأغلبية في أروقة أسواق الأسهم المحلية.

ونوه إلى أن أسواق الأسهم في الدولة تعتمد الأنظمة الأكثر تطوراً في البورصات العالمية، فضلاً عن البيئة التشريعية والتنظيمية التي تتميز بها، الأمر الذي يمكن المؤسسات المالية من الاستفادة من جميع التقنيات والخيارات المتاحة.

زخم

وقال كفاح المحارمة، مدير عام شركة الدار للأسهم والسندات، إن المستويات الحالية للمؤشرات وأحجام وقيم التعاملات تعتبر محدودة جداً، نظراً لمحدودية المتداولين الأفراد، ولعدم توافر الشهية الاستثمارية الأمر الذي يرسمه الاستثمار المؤسسي الذي يزيد من وتيرة التعاملات السوقية بصورة لافتة، وألمح إلى أهمية استغلال الاستثمار المؤسسي للمستويات السعرية التي وصلتها الأسهم المحلية، مؤكداً أن التحليلات المالية الأساسية والفنية تبرهن أن الفرصة مواتية للاقتناص، فضلاً عن متانة الاقتصاد الوطني واستقراره وسط محيط عالمي يعاني صعوبات مالية.

تداولات

واتفق خالد أبو زاهر، مدير عام شركة

دبي - البيان

اعتبر مديرو شركات وساطة مالية وخبراء ماليون أن أسواق المال في الدولة حالياً تعد فرصة ثمينة للاستثمار المؤسسي من قبل الصناديق والمحافظ الاستثمارية المحلية والأجنبية، مؤكداً أهمية في الوقت الراهن لإعناش التداولات بالأسواق وتحقيق قفزة نوعية في مستوى تدفقات السيولة، الأمر الذي يضيف المزيد من التميز لها أمام نظيراتها العالمية.

ودعا مديري الصناديق والمحافظ إلى تخصيص جزء من استثماراتهم لأسواق الأسهم المحلية، مشيرين إلى أن الفرص مواتية حيث إن المستويات السعرية مغرية جداً للتجميع على المدين المتوسط والطويل.

واعتبر الخبير المالي، زيد الدباس، أن زيادة نصيب الاستثمار المؤسسي في أسواق الدولة بمثابة البوصلة لها نحو تعزيز توجهها العالمي، لافتاً إلى أنه يعمل على تحسين مستويات السيولة في الأسواق بصورة كبيرة، حيث إن نسبته عالية في الأسواق الإقليمية والعالمية، الأمر الذي ميزها وجعلها محط أنظار المستثمرين من مختلف أنحاء العالم. وأضاف بأن المؤسسات الاستثمارية تبني قراراتها بشأن تداولات الأوراق المالية على المعلومات الصحيحة، وبناءً عليه، تتوقع اتجاهات صعودية أو هبوطية للمؤشرات والأسعار معاً، منوهاً إلى أن الأسواق المحلية تعتبر فرصة ثمينة ضمن المستويات السعرية في الوقت الراهن أمام الصناديق والمحافظ المحلية والأجنبية، الذي بدوره سوف يرفع مجدداً زخم التعاملات السوقية.

تقييم

وذكر الدباس أن الأوضاع الحالية في الأسواق المالية المحلية تتيح أمام مديري الصناديق والمحافظ الاستثمارية إمكانية تقييم مسار أسعار الأسهم الشركات المدرجة، من خلال كبح جماح المضاربات العنيفة التي يسلكها أغلبية المستثمرين الأفراد، والتي «تضر أكثر مما تنفع» لاسيما على الأوراق المالية ذات القيمة السوقية الصغيرة، التي

من العام الجاري
دفتريّة» عوامل جذب

المكررات الأفضل خليجياً

بيّن تحليل «البيان الاقتصادي» لمكرر ربحية الأسهم الإماراتية أن أسواق المال المحلية تحافظ على جاذبيتها الاستثمارية بالمقارنة مع أسواق دول الخليج العربية، في أعقاب إفصاحات الشركات المساهمة المدرجة عن نتائج أعمالها عن الربع الأول من العام الجاري، حيث يعتبر مكرر الربحية مؤشراً مهماً لمديري المحافظ والصناديق الاستثمارية يساعد على تحديد الوقت المناسب للدخول والتداول بالأوراق المالية.

9.6

مرات مكرر ربحية الأوراق المالية للشركات المدرجة في سوق دبي المالي.

12.1

مرة مكرر ربحية أسهم الشركات المساهمة العامة في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

10.7

مرات مكرر ربحية الأوراق المالية للشركات المدرجة في سوق دبي العام الماضي بأكمله.

12.6

مرة مكرر ربحية أسهم الشركات المساهمة العامة في سوق أبوظبي عن عام 2015 كاملاً.

5.92

مرات معدل الأسهم الأقل من حيث مكرر الأرباح في سوق أبوظبي خلال الربع الأول من 2016.

7.15

مرات متوسط الأسهم الأقل على مؤشر مكرر الأرباح في سوق دبي خلال الربع الأول من العام الجاري.

6 ركائز لحماية أموال المستثمرين الجدد من «التبخر»

يجعلنا نشهد تحول الخسائر إلى أرباح مستقبلاً.

محفظة

وقال أحمد سيف الدين إن النصيحة الأساسية التي توجه دائماً للمستثمرين أن يحرصوا على تكوين المحفظة الاستثمارية بشكل جيد وأن تكون موزعة بين مجموعة من الأسهم المنتقاة من عدة قطاعات مما يساعدهم على تقليص المخاطر لنسب مقبولة كما يجب بناء المراكز المالية بشكل تدريجي كما أن توفير سيولة بين 25 و30% بشكل دائم يساعدهم على تعديل متوسط التكلفة حال هبوط الأسعار.

وأكد أن الارتباط النفسي بالأسواق العالمية ليس له مبرر بالنسبة للمستثمر المحلي بشكل كبير مشيراً إلى أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن نسبة المستثمرين الأجانب نسبة كبيرة تؤثر في الأسواق المحلية خاصة حال وجود مراكز مالية لهم في أسواق أخرى قد تجربهم على تسهيل بعض المراكز المالية لتعديل مراكز أخرى. وذكر أن انخفاض الأسهم رغم النتائج الجيدة هو أمر طبيعي لتلك الفترة فالمحافظ الاستثمارية تنتظر نتائج الربع الثاني ثم تبدأ بناء المراكز المالية الجديدة قرب إعلان الربع الثالث وخلال هذه الفترة قد يغلب على السوق طابع المضاربات والتذبذبات على الأسهم غير القيادية متوقعاً ظهور السيولة والزخم بصورة قوية في بدايات الربع الأخير من العام.

قيعان

وأكد المحلل الاقتصادي حماد عبد الله بن حماد أن الانخفاضات التي شهدتها أسواق الأسهم المحلية خلال عام 2015 والعديد من جلسات العام الحالي جعلت أسعار أسهم معظم الشركات المتداولة تصل إلى قيعان جديدة جاذبة ومحفزة للإستثمار متوقعاً زيادة التدفقات الاستثمارية للأسواق خلال الفترة المقبلة خصوصاً من المستثمرين الجدد. وتوقع أن تشهد الأسواق المحلية ارتفاعات تدريجية خلال العام الحالي مع الزيادة المتوقعة في أحجام التداول مشيراً إلى أن هناك عدة عوامل أساسية لإعادة الانتعاش إلى الأسواق ومن أهمها ضخ السيولة بالأسواق فكلما كانت السيولة مرتفعة كان الإقبال على الاستثمار مرتفعاً والعكس صحيح مما سيعكس إيجاباً على نشاط الأسواق خصوصاً أن معظم الأسهم حالياً توفر فرصاً مجزية للاستثمار.

وأعرب عن اعتقاده بأن المستثمرين الجدد الراغبين في الدخول للأسواق عليهم مراعاة عدم وضع إجمالي السيولة التي في حوزته في سهم واحد مؤكداً ضرورة التنوع في الأسهم لدى المستثمر والاحتفاظ بجزء من النقد الفائض كسيولة حتى يمكن إحداث توازن للمخاطر وشراء كميات إضافية من الأسهم في حال انخفاض السعر وتكوين محفظة استثمارية بها مقومات الاستثمار والادخار وعدم الاقتصار على المضاربة.

وقال إن الوقت المناسب للشراء في أسواق الأسهم قد يكون في حالات سيطرة القلق على أداء الأسواق حيث تتوفر فرص جيدة للشراء بأسعار مغرية مشيراً إلى أن سرعة اتخاذ القرار وبشكل مدروس من العناصر الضرورية للاستثمار الناجح بالأسهم مع ضرورة ضرورة التمسك بالمخاطرة وأن يدرك أن المضاربة كما تحمل فرصاً للربح الكبير فإنها تحمل في طياتها قدراً عالياً من المخاطرة.

توسط

ويطلق على الاستراتيجية الناجحة في الأسواق متفانين أو شراء أسهم لا يوجد إقبال عليها وبيعها عندما تصبح شعبية مجدداً.

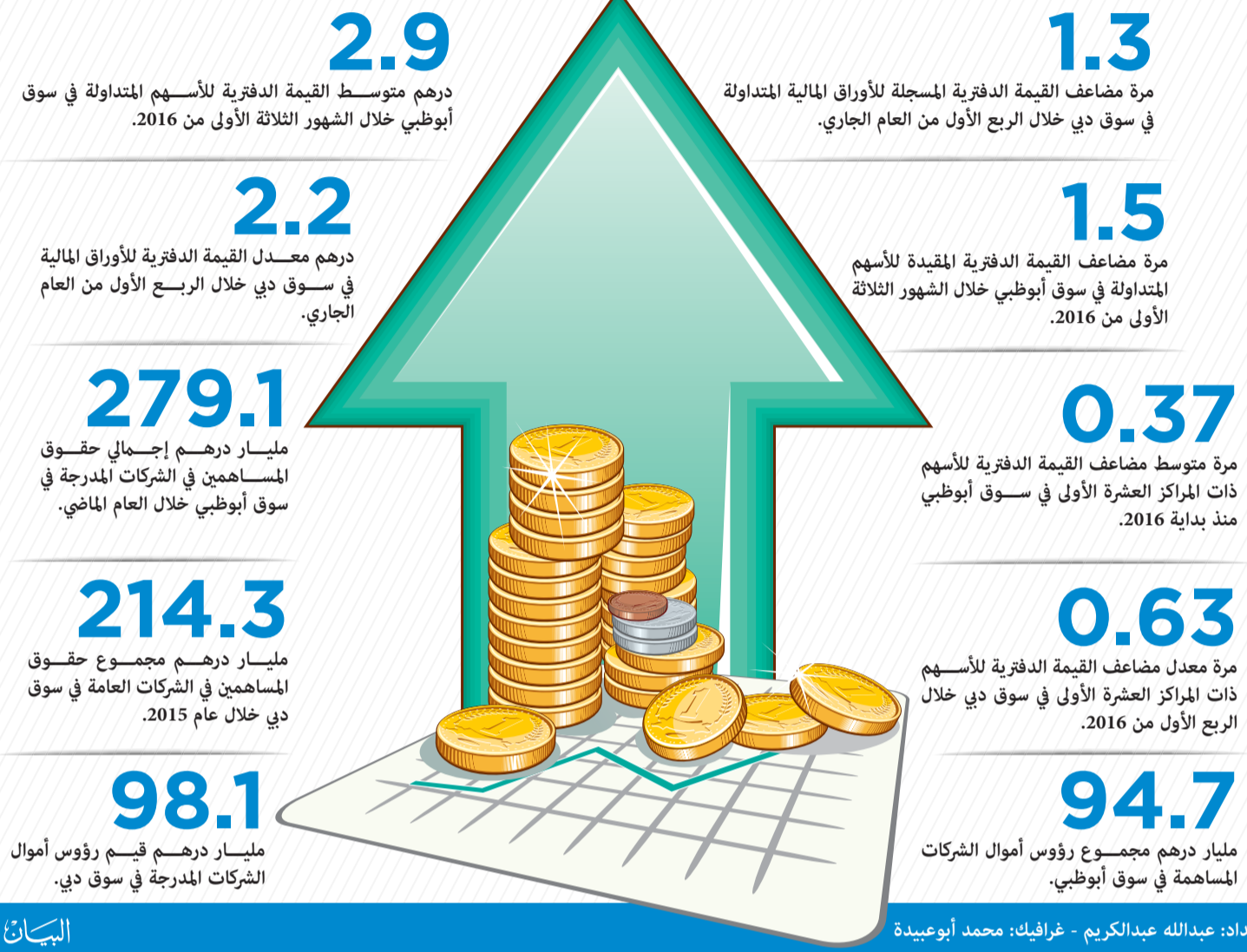
ويطلق على الاستراتيجية التاسعة «نشاط الطرف المطلع» ويتم خلالها النظر إلى سبل إدارة الشركة لأسهمها ويمكن أن يكون ذلك من خلال متابعة تعاملات الأطراف الداخلية المطلعة لأنها تسمح برؤية كيفية تعامل الأطراف الداخلية في الشركة بأسهمها فيما يتم في أحيان أخرى اتباع الاستراتيجية العاشرة وهي «الشراء والاحتفاظ». حيث يحتفظ المستثمر بالأوراق المالية لأجل طويل بصرف النظر عن تقلبات السوق على المدى القصير بينما يطلق على الاستراتيجية الحادية عشرة «توقيت السوق» وهي عكس «الشراء والاحتفاظ»، حيث يتم التداول خلال آفاق زمنية قصيرة فيتم شراء الأسهم عندما تكون هابطة وبيعها عندما تكون السوق صاعدة لتعظيم الأرباح.

توسط

ويطلق على الاستراتيجية الثانية عشرة اسم «التوسط بمبلغ ثابت»، حيث يتم توظيف مبلغ محدد من المال وعدم شراء العدد نفسه من الأسهم في كل فترة زمنية، وفي حال صعود الأسعار يتم شراء عدد أقل من الأسهم، وفي حال هبوط الأسعار يتم شراء عدد أكبر من الأسهم.

مضاعف القيمة الدفترية

أظهر رصد «البيان الاقتصادي» حول القيمة الدفترية ومضاعفها لأسهم الشركات المدرجة في أسواق المال المحلية، أن معدلات القيمة الدفترية ومضاعفها للأوراق المالية مقارنة بأسعارها السوقية تستقر عند مستويات مغرية للمتداولين، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الجاذبية الاستثمارية التي تتميز بها أسواق الأسهم في الدولة.



إعداد: عبدالله عبدالكريم - غرافيك: محمد أبوعبدة

أبوظبي - عبد الفتاح منتصر

قدم محللون ماليون «وصفة مبسطة» للمستثمرين الجدد بأسواق الأسهم تهدف لتقليل نسب المخاطر الاستثمارية والمحافظة على أموالهم من «التبخر» في حال الدخول العشوائي غير المدروس إلى الأسواق مشيرين إلى أن هذه الآلية تركز على 6 ركائز أساسية تبدأ باختيار الوسيط المالي بطريقة صحيحة ثم تحديد النهج الاستثماري الذي سيعتبه المستثمر ثم دراسة الوضع الاقتصادي الكلي الراهن ثم تحديد هدف الدخول للبورصة ثم التعرف على معايير اتخاذ القرار الاستثماري ثم الاطلاع على تطورات أداء الشركات المستهدفة.

وأوضح المحللون أن اختيار شركة الواسطة «اختيار الوسيط المالي» الذي سيتم التعامل في أسواق الأسهم من خلاله من العناصر الأساسية للدخول للأسواق بطريقة سليمة بحيث يراعى أن يوفر الوسيط للمستثمر بالإضافة إلى المساندة الأساسية في الشراء والبيع خدمة معقولة من حيث توفير المعلومات في حينها والرد السريع على طلبات المستثمر والاحتفاظ بسجل جيد لأرصدة وصفقات محفظة الأسهم مشيرين إلى أن «تحديد النهج الاستثماري» من الأمور الضرورية نظراً لكون القدرة على تحمل المخاطر تختلف من شخص لآخر لذلك يجب على المستثمر من البداية أن يحدد نوعية الاستثمار التي سينهجها بما يتناسب مع طبيعته حيث يميل البعض إلى الاستثمار في الأسهم ذات المخاطرة العالية بهدف الحصول على عوائد عالية في حين يميل آخرون إلى تحمل مخاطرة أقل حتى لو كان العائد أقل.

مؤشرات

وأكدوا أن «دراسة الوضع الاقتصادي الكلي» من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها قبل الدخول إلى أسواق الأسهم وقبل اتخاذ القرار الاستثماري حيث يجب التعرف على الوضع الاقتصادي العام وانعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي على نتائج أعمال الشركات كما يجب على المستثمر الجديد تحديد «هدف الدخول للبورصة» بشكل واضح وما إذا كان يحرص «التداول» أم «الاستثمار» فمن يشترى الأسهم بهدف تحقيق الربح من تقلبات الأسعار قصيرة الأجل بعد «متداول» كما هو شائع بالأسواق وفي الغالب يتصرف المتداولون بأسلوب تلقائي لتحقيق الربح السريع أم «المستثمر» فيتوجه للاستثمار طويل الأجل لكسب نمو رأسمالي ودخل ثابت على المدى المتوسط والطويل. ووفقاً للمحللين فإنه من الخطوات الضرورية للمستثمر الجديد أن يتعرف على «معايير اتخاذ القرار الاستثماري» التي تتركز في مكررات ربحية الأسواق والشركات ومعايير القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ومعايير توزيعات الأرباح ونسبتها المئوية ومعدلات السيولة والتداول مشيرين إلى أن دراسة «تطورات أداء الشركات المستهدفة» فغالبا ما تتأثر أسعار الأسهم بعدة عوامل منها مستوى الربحية والأرباح الموزعة للسهم وتغير الإدارة والتعيينات الجديدة في مجلس الإدارة والإستحوادات أو الاندماجات أو التحالفات الاستراتيجية والأبناء خاصة بالقطاع الذي تنتمي له الشركة والتطورات التنظيمية التي تؤثر على أداء الشركة.

طارق قاقيش

طبيعة

وأكد طارق قاقيش رئيس إدارة الأصول في «المال كابيتال» أهمية العمل بشكل مستمر على جذب مستثمرين جدد من كافة الفئات وتشجيعهم مشيراً إلى أن هذا يتطلب تضارفاً كافة الجهود لرفع التوعية بأهمية وطبيعة الاستثمار بأسواق الأسهم المحلية حيث توفر قناة استثمارية مهمة وضرورية للاقتصاد الوطني للمؤسسات وأفراد المجتمع. وأضاف إن زيادة تواجد المستثمرين الجدد في العامين الأخيرين خصوصاً من شريحة صغار المستثمرين كان

حماد عبد الله بن حماد

من العوامل المؤثرة في الأسواق في الفترة الأخيرة حيث زاد السوق عمقاً وتنوعاً موضحاً أن شريحة صغار المستثمرين رغم أنهم لا يشكلون نسبة كبيرة من حجم التداول إلا أنهم يوفرون نوعاً من النشاط لمواجهة حالة الهدوء التي تشهدها الأسواق من وقت لآخر خصوصاً مع العوامل الدولية التي تؤثر سلباً على الأسواق المحلية مثل انخفاض أسعار النفط وتراجع الأسواق العالمية وغيرها.

تريث

وتصح قاقيش شريحة المستثمرين الجدد

أحمد سيف الدين

بالتريث قبل الإقدام على عمليات البيع والاحتفاظ بالأسهم لأكثر فترة ممكنة خصوصاً عند اقتراب نتائج الشركات والبنوك المدرجة السنوية مما يعظم من فوائد استثماراتهم في الأسواق المحلية عن طريق جني أرباح فعلية من أنشطة الشركات المدرجة بالأسواق مع الاحتفاظ بكامل الأسهم التي قد ترتفع قيمتها على المدى المتوسط والبعيد.

وأشار سيف الدين إلى أنه حتى الشركات التي كانت قد سجلت خسارة العام الماضي نجحت في تقليص الخسائر بنسب ملحوظة مما يؤكد قيامها بتصحيح المسار الذي قد

الاستثمار بهذا القطاع بشكل كاف مؤكداً أن فرصة الاستثمار في الأسواق المحلية حالياً مشجعة فنتائج الشركة المدرجة بالأسواق المحلية للربع الأول لعام 2016 جاءت مخالفة لجميع التوقعات محققة نمواً جيداً في الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي مما يكسب الثقة في أداء هذه الشركات ويجعلها جاذبة مقارنةً بنظيرتها في أسواق المنطقة.

وأشار سيف الدين إلى أنه حتى الشركات التي كانت قد سجلت خسارة العام الماضي نجحت في تقليص الخسائر بنسب ملحوظة مما يؤكد قيامها بتصحيح المسار الذي قد

12 استراتيجية فعالة للاستثمار الناجح في الأسهم



أبوظبي - البيان

وضع متخصصون نحو 12 استراتيجية فعالة يمكن اتباع واحدة منها أو أكثر للاستثمار الناجح بأسواق الأسهم. حيث يجب على المستثمرين صغاراً أو كباراً، مؤسسات أو أفراداً أن يكون لديهم استراتيجيات واضحة في التعامل مع أسواق الأسهم وألا تكون قراراتهم وليدة اللحظة. ووفقاً لتقرير متخصص فإن من هذه الاستراتيجيات ما يعرف بـ«الاستثمار في الأسهم ذات النمو»، حيث يركز المستثمرون في النمو على جانب واحد من جوانب الشركة يتمثل في طاقاتها لنمو الأرباح على أساس أن أسعار الشركات ذات النمو العالي لأرباح الأسهم ستواصل الارتفاع ودفع أرباح كبيرة في المستقبل.

القيمة

وهناك استراتيجية «الاستثمار في الأسهم ذات القيمة» حيث يولي المستثمرون الاهتمام الأساسي إلى نسبة سعر السهم إلى الأرباح ويبحثون عن الأسهم التي تباع بمضاعف متدن نتيجة عدم الاهتمام بها من السوق أو نتيجة تراجع القطاع الذي تنتمي إليه أو لأنها سجلت أرباحاً متدنية في حين تتمثل الاستراتيجية الثالثة «الاستثمار في الأسهم ذات النمو والسعر المعقول»، حيث ينظر إلى نسبة المضاعف إلى النمو المتوقع لإيجاد أسهم ذات احتمال نمو تباع بأسعار معقولة

أما الاستراتيجية الرابعة فتتمثل في «الاستثمار في الأسهم ذات النوعية»، حيث يفضل بعض المستثمرين اعتبار أنفسهم مستثمرين في النوعية وليس في القيمة أو النمو اعتماداً على توليفة من العوامل النوعية والكمية وكأنهم يشترون عملاً تجارياً من خلال الأسهم. ويتبع مستثمرون آخرون استراتيجية «الاستثمار في الأسهم ذات الدخل»، حيث

يشترون أسهم الشركات التي توزع أعلى أرباح مع التركيز بشكل أكبر على ضمان تدفق دخل ثابت لأعلى المكاسب الرأسمالية وتعتبر أسهم الشركات الكبيرة والقوية بمثابة أسهم الدخل وترتكز الاستراتيجية السادسة على شراء مجموعة من الأسهم التي تسجل أعلى توزيعات أرباح (بحدود 10 أسهم مثلاً) في بداية العام بحيث تكون أسعارها أدنى من

مكونات المؤشر الأخرى مما يعني أنها قد تسجل زيادة كبيرة في الأسعار خلال السنة، حيث يتم تعديل المحفظة الاستثمارية في بداية كل عام في حين تركز الاستراتيجية السابعة على مزيج من التحليل الأساسي والتحليل التقني بحيث لا تقل الأرباح الحالية عن هامش 20 أو 25% وأن يكون نمو الربح السنوي للسهم خلال السنوات الخمس الأخيرة نحو

25% مع مراعاة إطلاق الشركة لخدمات ومنتجات جديدة مع مجموعة أخرى من المعايير الفنية.

الاستثمار المناقض

أما الاستراتيجية الثامنة فتعرف باسم «الاستثمار المناقض»، حيث يتم الاعتماد على التصرف بخلاف المنطق السائد فمثلاً يتم الشراء عندما يكون الآخرون